العدل لمواجهة انقطاع الكهرباء تتجه للطاقة البديلة والبداية «لجنة»

محمد منار حميجو

أصدر وزير العدل نجم حمد الأحمد أمس قراراً يقضي بتشكيل لجنة مهمتها بحث موضوع اعتماد الوزارة على الطاقة البديلة والمتجددة وإمكانية تنفيذ مشاريع الكهروضوئية كحل بديل عن المشتقات النفطية لتوفير الطاقة الكهربائية.

وشدد القرار على ضرورة أن تنجز اللجنة عملها خلال شهرين على الأكثر مبيناً أن ذلك يأتي ضمن توجه وطني للاستفادة من الطاقات المتجددة ولاسيما في ظل التحديات التي تفرضها الأزمة الراهنة سواء لجهة الاعتداءات الإرهابية المتواصلة على البنى التحتية لهذا القطاع أو نقص المحروقات.

وقال رئيس غرفة الإحالة في محكمة النقض أحمد البكري: إن قرار اللجنة يصب في الاتجاه الصحيح نحو الاستفادة بشكل كامل من الطاقات المتجددة ولاسيما أن البلاد أصبحت تعاني من نقص واضح في المشتقات النفطية ما دفعها لاستيراد ما يسد النقص.

وشدد البكري على ضرورة أن تضع الوزارات كافة خططاً عبر التنسيق مع رئاسة مجلس الوزراء للاستفادة من هذه الطاقة باعتبار أنها متوافرة وبالإمكان الاعتماد عليها بشكل كبير لافتاً إلى أن اللجنة إذا نجحت في مهمتها سيكون ذلك إنجازاً كبيراً ويشكل حافزا لجميع الوزارات لاستخدام الطاقة البديلة.

وأشار البكري إلى أن الوزارة حالياً بدأت تعتمد على الأتمتة في النظر في الدعاوى القضائية أو إصدار وتجديد الوكالات وهذا يحتاج إلى توفير الطاقة الكهربائية لإنجاح هذا المشروع إلا أن في الظروف الراهنة ونتيجة التقنين الطويل للكهرباء تلجأ الوزارة إلى استخدام المشتقات النفطية لتوفير الطاقة وبالتالي هذا يشكل عبئا كبيراً مؤكداً أن الطاقة البديلة ستكون الحل لتوفير الطاقة الكهربائية. ويحصل قطاع الكهرباء على الحصة الأكبر من إنتاج سورية من الغاز والنفط بنسبة ٩٢ بالمئة في حين ٨ بالمئة لتصنيع الغاز المنزلي النظيف وتستورد البلاد عبر الخط الائتماني الإيراني شهريا ثلاث ناقلات نفط بشكل منتظم.

وطالبت مصادر مختصة بضرورة الاعتماد على الطاقة البديلة المتجددة لتخفيف العبء على المواطنين وميزانية الدولة في آن واحد معتبرين أن الاعتماد عليها سيساهم في تخفيف الظروف المعيشية إضافة إلى كل ذلك توفير الطاقة الكهربائية التي تعرضت لكل أنواع التخريب إضافة إلى نقص واضح في مادة الغاز والفيول لتشغيل محطات التوليد.

تراجع عدد عمال النقل الداخلي ٤٠٪ و١٧٥ باصاً متوقفاً

دخلاء السواقة «يسرقون» ركاب لبنان

محمود الصالح

تراجع عدد السائقين في الشركة العامة للنقل الداخلي في دمشق خلال السنوات الماضية إلى ٤٠٪ حيث كان العدد يصل إلى ٢١٠٠ عامل في مختلف المجالات وبقي منهم الآن ١٠٠٠ عامل فقط وتعرضت الشركة لخسائر كبيرة بمئات الملايين وهناك ١٧٥ باصاً متوقفاً عن العمل ومعظم باصات الشركة يزيد عمرها على ٢٠ سنة ولم تعد هناك جدوى اقتصادية من إصلاحها وكذلك تمت سرقة وحرق الكثير من الآليات والتجهيزات وخاصة رحبة عذرا وخروج مرآبي القابون والسبينة من الخدمة. هذا ما أكده تقرير نقابة عمال النقل البري الذي سلط الضوء على واقع النقل البري في محافظة دمشق في القطاعين العام والخاص وبين التقرير الذي تمت مناقشته في مؤتمر النقابة السنوي أن هناك ضرورة لضبط عمل شركات الاستثمار في النقل ولاسيما الشركات التي تخالف التعرفة المحددة للنقل الداخلي وكذلك الخدمات السيئة وعدم قدرة شركة النقل الداخلي على سد الفراغ على خطوط النقل الداخلي، وطالب المؤتمر بضبط عمل الميكروباصات العاملة على جميع الخطوط الداخلية وخطوط الريف وطالبت نقابة النقل البري بضبط كراجات الانطلاق وإنهاء حالة التدخل في عملها ومشكلة سرقة الركاب من خارج الكراج من السيارات غير العاملة في الكراج، وبحثت النقابة مشكلة البرادات التي تحمل لوحات خليجية وضرورة تسوية وضعها وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة لآليات الدول المجاورة. ومن جانب آخر تمت مناقشة وضع عمال شركة الاتحاد العربي للنقل البري الذين لم يتقاضوا زيادات الرواتب التي صدرت في الفترة الأخيرة وكذلك تردي أوضاع الشركة نتيجة توقف عدد كبير من خطوطها وخصوصاً الخارجية. وأكد رئيس النقابة زكريا ياغي أنه تمت مناقشة وضع المازوت بالنسبة لوسائل النقل في مراكز الانطلاق واستطاعت النقابة ومن خلال الاتحاد العام للعمال حل الكثير من مشاكل عمال النقل والمساهمة في وضع تعرفة النقل بالتعاون مع محافظة دمشق ورفع مبلغ المساعدة الاجتماعية للعمال إلى ١٠٠ ألف في نهاية الخدمة و٧٠ ألفاً للعمليات الجراحية. أحمد علي ديب من لجنة عمال التكسي طالب بتشميل سائقي التكسي بنظام التأمينات الاجتماعية بحيث يقومون بدفع الاشتراكات المطلوبة ويحصلون على المعاش التقاعدي عند بلوغهم السن القانوني وكذلك الاستفادة من النظام الصحي وطالب بإنشاء مدرسة لتعليم السواقة تابعة للنقابة، واشتكى ممثل العمال في مركز انطلاق لبنان والأردن الموحد من قيام فانات تحمل لوحات سورية ولبنانية خاصة بنقل الركاب من عدة مناطق في دمشق إلى لبنان ما يؤثر على عمل السيارات المسجلة في المركز وتدفع رسوم للدولة. وأكد ممثل تجمع سرافيس السومرية أهمية إنشاء محطة لتعبئة المازوت داخل الكراج حيث تساهم في تخفيف معاناة السائقين لقاء توفير المازوت. هذا وقد بلغت المساعدات المقدمة لعمال النقابة خلال العام الماضي ٣٧ مليون ليرة سورية هي عبارة عن إعانات من صندوق الإعانة الاجتماعية في النقابة.

بيوع مشبوهة خارج الدوائر الرسمية في درعا

المحمد: الأسبق بالتسجيل هو الأحق بالملكية

درعا- الوطن

كثرت في الآونة الأخيرة وخلال سنوات الأزمة التي تمر بها محافظة درعا كما سائر محافظات القطر عمليات بيع وشراء لعقارات مختلفة من دون الرجوع إلى الدوائر الرسمية لتوثيقها من دوائر مال ومصالح عقارية، وهي وفقاً لجهات حقوقية متابعة وأخرى رسمية ذات علاقة غير قانونية بالمطلق، ويشوبها الكثير من الشبهات وقد ترتكب لتمريرها أعمال تزوير بالبيانات المرتبطة بالعقار وخاصة عائدية الملك له بما يضيع حقوق وملكيات المواطنين وخاصة منهم الذين غادروا القطر أو هجروا من مكان إلى آخر داخله، والأخطر من ذلك ما يتم حالياً في المناطق التي تقع خارج السيطرة حيث تتم عمليات شراء لتبييض أو غسيل أموال تم جنيها بطرق غير مشروعة ضمن الظروف الراهنة من أشخاص خارجين عن القانون ومنضوين في أعمال إرهابية أو تهريب الآثار أو السلاح أو الخطف أو السرقة، وما يدفع البائع للبيع بموجب عقود أو حجج رغم أن لا خلفية سيئة له هو الإغراء بالقيم الكبيرة التي تدفع ثمناً للعقارات متجاوزة الرائج كثيراً، أما أولئك الإرهابيون والمجرمون المرتزقة فهم بالأساس خارجون عن القانون ولا يمكنهم العودة إلى الجهات الرسمية لتثبيت ما اشتروه لكي لا تنكشف أمورهم ويقبض عليهم وتتم محاسبتهم على أفعالهم المشينة علماً أنه لا مفر لهم وإن طال الزمن فستطولهم العدالة وسينال منهم القصاص، لكن ما يهم الآن التوجه إلى المواطنين الذين لا خلفيات لهم فالأولى لهم أن يسلكوا الطرق القانونية النافذة في عمليات البيع والشراء ضماناً لحقوقهم وعدم الانسياق وراء أوهام توثيق تلك العمليات ضمن مكاتب خارجة عن الدولة في الأماكن الواقعة خارج السيطرة لأن هذه الفوضى لن تدوم طويلاً وستبقى المرجعية الوحيدة والمعتمدة هي دوائر الدولة فقط دائماً وأبداً، علماً أنه وفقاً لمصادر الدوائر المعنية بعمليات نقل الملكية فإن هذه العمليات تبدأ بإحضار إخراج قيد عقاري حديث لا تتجاوز مدته الأيام القليلة التي تسبق عملية البيع للعقار المراد بيعه وهويتي الطرفين مع إحضار بيان وضع من البلدية للعقار داخل أو خارج التنظيم ووصفه ثم الذهاب إلى المالية لإخراج قيد مالي والحصول على براءة ذمة مالية واستيفاء ضريبة الأرباح، ومن ثم الذهاب إلى مديرية المصالح العقارية ودق صكوك العقد وتدقيق الإضبارة بكل مرفقاتها وحساب الرسوم واستيفائها ثم توقيع الطرفين على العقد أمام رئيس مكتب التوثيق المختص، وفي حال عدم اتباع هذه الإجراءات والاكتفاء بالعقود والحجج العينية وفور حلول الاستقرار سيدرك المشتري خطأه ويلجأ إلى الدوائر المذكورة لتثبيت ملكيته، وقد تكون حدثت حينها متغيرات تخص البائع أو ورثته أو ظهرت بيانات معينة لا تسمح بنقل وتثبيت الملكية للشاري الجديد، وهنا سيتم اللجوء إلى القضاء المختص الذي لا شك سيكون أمامه العديد من الدعاوى الشائكة لتثبيت الملكية وبعضها غير قابل لذلك لعدم استكمال الموجبات القانونية، ما يعني أن الشاري خسر ماله وخسر عقاره وخرج من العملية صفر اليدين لاستهتاره.

وبهذا الصدد ذكر المحامي العام بدرعا القاضي سعود المحمد أن قيود السجل العقاري هي قيود مطلقة والأسبق بالتسجيل في السجل العقاري هو الأحق بالملكية ولو كان لدى المشتري الأول عقد بيع أو وكالة كاتب عدل، وربما يقوم البائع بالبيع مرة ثانية وأحياناً ثالثة وعندما يقوم المشتري الأخير بتثبيت البيع في السجل العقاري يخرج المشتري الأول والثاني من عملية البيع وهنا تقع عملية النصب والاحتيال في ظل هذه الظروف التي تعيشها البلاد حيث يستغل المارقون والخارجون عن القانون غياب الدولة عن المناطق التي تقع خارج السيطرة للاحتيال على الناس بالبيع أكثر من مرة ويتفقون مع شخص آخر قريب لهم أو شريك معهم من أجل تهريب العقار والتنصل من البيوع التي جرت مع الأشخاص حسني النية، لكن القانون في هذه الحالة لا يحمي المغفلين فالمشتري الذي لا يحمي حقه بالتسجيل الفوري بالسجل العقاري هو الذي يتحمل مسؤولية إهماله والدولة في هذه الحالة أبواب محاكمها مفتوحة لكل من وقع ضحية لعملية احتيال من هؤلاء، لكنهم في أغلب الأحيان يقيمون خارج سيطرة الدولة وبالتالي هم يعرفون كيف يحتالون على الأشخاص، وأضاف المحمد إنه فعلاً كثرت في الآونة الأخيرة عمليات البيوع خارج سيطرة الدولة من أشخاص خارجين عن القانون وهم بالأساس مطلوبون للعدالة لعدة جرائم ارتكبوها، حيث يقومون بتزوير البيانات العقارية من أجل الاحتيال على الأشخاص الأبرياء أصحاب النيات الحسنة وأخذ مبالغ طائلة منهم وبعد مراجعة هؤلاء للسجلات العقارية يكتشفون أن هذا البيع هو وهمي لكن عندها لا ينفع الندم.

«تنزيلات» الأسعار باللاذقية متى تنزل؟

اللاذقية – عبير سمير محمود

بدأت كذبة «التنزيلات» في أسواق اللاذقية، فبعد أن وصلت أسعار الألبسة والأحذية إلى أرقام لا تُصدق تبدأ هذه الأيام بالنزول درجة واحدة عن سلم الأسعار الخيالي وكأن التخفيضات اسم على غير مسمّى كما تقول لمبس لـ«الوطن» مبينة أنها تنتظر هذه الفترة من كل عام لتشتري حذاء شتوياً وتقوم بتخبئته للعام القادم مخافة أن يتضاعف سعره مع كل موسم جديد كما ذكرت وهي تتجول بين المحال التجارية باحثة عن التنزيلات الأكبر نسبياً بينها.

بدورها ذكرت سيدة لم تجد رداء شتوياً لصغيرتها بسعر معقول قائلة: الأسعار ليست لنا! ربما تكون لأصحاب المحال والتجار فقط فهم يبيعون وعائلاتهم تشتري، فالجيبة واحدة هم أصحاب السوق بقطبيه البائع والمشتري، فالعائلات ذات الدخل المحدود لا تستطيع شراء الألبسة من الأسواق بداية الموسم وخاصة أن سعر الجاكيت الجوخ مثلاً بدأ بـ١٠ آلاف ليرة وهو أكثر من نصف مرتب زوجي، لذا ننتظر التنزيلات عل وعسى أن نستطيع شراء واحدة للشتاء القادم.

أما تالا فقد أكدت لـ«الوطن» وهي تشتري «جزمة» كان قد وصل سعرها إلى ٢٧ ألف ليرة سورية بداية الموسم أنها تشتريها بـ٢٠ ألفاً، لتضيف والدتها: اشتركت بجمعية حتى أقدر اشتريها لبنتي مشان تروح فيها عالجامعة بعد ما عجبتها الشهر الماضي وما قدرت جبلها ياها.

وفي جولة لـ«الوطن» في أسواق اللاذقية لاحظت «عين الوطن» بدء بعض المحال بتعليق إعلانات التنزيلات بنسب مختلفة إلا أن الأسعار لا تزال مرتفعة مقارنة بما يطلقون عليه نهاية الذروة الموسمية ودخل المواطن بالمحافظة بشكل عام، فسعر الحذاء بمرحلة التخفيضات يتراوح بين ٦ آلاف و٢٥ ألفاً، أما الجاكيت الشتوي فيتراوح سعره بين ٩ آلاف و٣٠ ألفاً والحقيبة النسائية بين ٤ آلاف و١٠ آلاف ليرة سورية حسب تصنيف السوق بين (الشعبي والعبّارة)، ليسأل مواطن من ذوي الدخل المحدود: من المسؤول عن هذا الغلاء فهل هذه الأسعار لأهل اللاذقية أم لأهل المريخ!

وبطرح هذا السؤال على صاحب أحد المحال التجارية ذكر مبرراً بأن غلاء المواد الأولية حسب سعر صرف الدولار وإغلاق عشرات المعامل خاصة بحلب وارتفاع أجرة اليد العاملة إضافة إلى العقوبات المفروضة على البلد ومنع الاستيراد، كل هذه العوامل أدت لتضاعف الأسعار عن سنوات سابقة، مبيناً أن الغلاء أضرّ حتى أصحاب المهن وصناع الألبسة والأحذية، فالجميع بدائرة واحدة ولا يستطيع أحد التحكم بالسوق، فالغلاء عالمي وما باليد حيلة!

حطابو الليل

محال حماة ملأى بالحطب فمن أين يأتي؟

حماة- محمد أحمد خبازي

تنتشر في محافظة حماة محال بيع الحطب، التي تقطع جذوع الأشجار إلى قطع صغيرة لتبيعها بالكيلو وبسعر بين ٤٠-٥٠ ليرة، وليسهل حملها على المواطنين الذين يلجؤون إليها على الرغم من أضرارها على صحتهم وصحة أطفالهم، لتوافرها وليس لرخص ثمنها، وذلك لعدم توافر المازوت للتدفئة!!.

والسؤال الذي يطرح هنا، من أين تحصل تلك المحال على الأشجار التي تبيعها حطباً؟.

وحسب علمنا ليس هناك محال مرخصة لبيع الحطب، وتحصل على موادها من تجار غزوا غاباتنا الطبيعية وقطعوا أشجارها، ونقلوها إلى مستودعاتهم الخاصة تحت جنح الظلام حينا وبوضح النهار في معظم الأحيان، حتى أمست مساحات كبيرة من الجبال والغابات الطبيعية والاصطناعية الحراجية جرداء!!.

الأمر الذي أخرجها من دائرة الغابات وأفقدها تلك السمة الخضراء والجمالية، وهو ما كبّد الدولة مئات الملايين من الليرات السورية.

المهندس موفق سباهي رئيس دائرة الحراج بمديرية زراعة حماة يقول عن الغابات في المحافظة: تبلغ مساحة الحراج الطبيعية والاصطناعية ٣٩ ألف هكتار منها ١٥٦٦٢ هكتاراً حراجاً طبيعية تغلب عليها أشجار السنديان والبلوط والقطلب والبطم الفلسطيني والأطلسي، وتشكل نظماً بيئية ملأى بالعديد من الحيوانات والنباتات ما يجعلها من أهم عوامل التوازن الاقتصادي والسياحي والبيئي، حيث تحتل السنديانيات النسبة الأكبر من المساحة يليها البطم وبنسب قليلة الصنوبريات والأرز والشوح.

والباقي حراج اصطناعية مساحتها ٢٣٤٣٢ هكتاراً وأكثرها كينا وصنوبر وأكاسيا وبطم.

وقد تعرضت هذه الحراج إلى عمليات قطع وحرق، وخرج قسم كبير منها عن سمة الغابات وخاصة في منطقة مصياف بشكل غير طبيعي، وبشكل شبه يومي، وخاصة في ساعات الليل..

وأما منطقة ومحمية البلعاس، فلا نعرف عنها شيئاً لعدم قدرتنا على الوصول إليها فهي خارج السيطرة.

علماً أن دائرة الحراج تتخذ وحسب الإمكانات المتوافرة الإجراءات اللازمة للحد من عملية القطع أو الحرق، وذلك بتنظيم ضبوط بالأشجار والمساحات المقطوعة ومصادرة بعض الآليات وإحالة الجميع إلى القضاء، وقد بلغ عدد الضبوط خلال العام الماضي ٣٥١ ضبطاً موزعة على الشكل التالي: قطع وتشويه ٢٦٥ ضبطاً، ومخالفات كسر أراض ٨٨ ضبطاً، وتفحيم ١٤ ضبطاً، رعي ٣ ضبوط، ومخالفات حراجية مختلفة ٨١ ضبطاً، وتم إحالة الجميع إلى القضاء لينالوا الجزاء اللازم.

كما بلغ عدد الحرائق في العام الفائت ٤٧ حريقاً في ٣ آلاف دونم أغلبيتها مقصودة، وقد تم إطفاء معظمها عن طريق مركز إطفاء الحراج بمصياف وبمساعدة الدفاع المدني في المنطقة وتعاون بعض المحافظات مثل اللاذقية وطرطوس.

كما نشب ٩٧ حريقاً في ٤ آلاف دونم من الأراضي الزراعية، وشاركت إطفاء الحراج بالحد من انتشار هذه الحرائق وإخماد النيران.

.. وفي السويداء جريمة ترتكب بأحراش السنديان

السويداء-عبير صيموعة

مسلسل الجرائم المرتكب في حق سنديان السويداء ما زال يجري على قدم وساق حيث استطاعت الجهات المعنية في المحافظة مصادرة عشر سيارات حمولة ٣ أطنان و٣ جرارات زراعية حمولة ٢ طن و٧ دراجات نارية محملة مختلفة الأوزان في أحراش تل جنجلة بعد أن تم الإبلاغ من قبل أهالي القرى القريبة من تلك الأحراش عن وجود تجمع لعدد كبير من السيارات والجرارات والدراجات النارية يقوم أصحابها بالاعتداء الممنهج وحصاد لأشجار السنديان التي بقيت عشرات السنين صامدة قبل أن تمتد إليها يد العابثين و أمام جرائم الابادة هذه لم يعد تبرير تأمين الدفء بالحطب بديلا عن المازوت مقبولا لأن من يقومون بقطع تلك الأشجار لا يبحثون عن الدفء لأسرهم إنما يلهثون وراء الربح بعد أن تجاوز سعر طن الحطب الـ٤٥ ألف ل. س وأكبر دليل ما تم تركه من أغصان متناثرة هنا وهناك والاعتماد على قص ونقل الجذع فقط في حين لو كان الهدف تأمين وسيلة للتدفئة لكانت الأغصان كفيلة بتغطية حاجاتهم مع الحفاظ على أشجار الحراج كافة. ولعل ما يلفت النظر ولابد من الإشارة إليه هو ما يتم الاعتداء عليه من أشجار داخل المدينة سواء على الطرقات العامة أو في حديقة الفيحاء رغم أنه من المفترض وجود حراسة من مجلس المدينة والتي تقع على عاتقه مسؤولية أشجار الحدائق.

بدوره رئيس دائرة حراج السويداء المهندس انس أبو فخر أكد وجود تعديات عديدة على حراج المحافظة لافتاً إلى أن أكثر المناطق التي تم الاعتداء عليها هي غابة عبد مار ومحمية الضمنة حيث تمثلت الاعتداءات في حراج عبد مار بقطع آلاف أشجار السرو والصنوبر وتخريب وقطع وتشويه مئات الأشجار في محمية الضمنة.

مشيرا إلى أنه تم مؤخراً ضبط ومصادرة نحو ٣٧ طن سنديان صناعي ونحو ٤ أطنان سنديان وقيد إضافة إلى كينا وصنوبر صناعي ووقيد نحو ٥ أطنان لافتاً إلى أنه تم حالياً تشكيل حراسة للأحراج لحماية الغابات الحراجية من الاعتداءات كما جرى فتح مخازن خاصة لاستجرار الأحطاب مرخصاً من خارج المحافظة وبيعها للمواطنين بشكل اصولي لرفع الأذى القائم على الحراج ولإنهاء عملية بيع الأحطاب الحراجية.

وهنا لابد من السؤال أين دور الحواجز المنتشرة في جميع مداخل القرى والبلديات التي يمكنها وقف مسلسل الجرائم التي لحقت بحراج المحافظة؟